يأتي مع "Gear Watch وSamsung Gear Fit" بأسعار تنافسية

«الوطنية للاتصالات» تطلق «Samsung Galaxy S5» اليوم

تطلق الوطنية للاتصالات، إحدى شركات مجموعة Ooredoo، اليوم الهاتف الذكي الرائد من Samsung Galaxy S5 الذي يأتي بميزات متطورة عن الذي سبقه والتي توفر أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الهواتف الذكية للمستخدمين. وتقدمه الوطنية لعملائهابأسعار تنافسية يحصل منها العميل على أفضل خدمات الاتصال والإنترنت من شبكة الوطنية الأكثر تطورا في المنطقة. ويمكن لعملاء الوطنية الآن تجربة الميزات المبتكرة في الهاتف الذكي الجديد S5 الذي يأتي بألوان زاهية جذابة، وشاشة أكبر، وكاميرا خلفية مطورة، ووجود الوظائف الحيوية الأخرى مثل التعرف على بصمة العين أو الماسح لبصمات الأصابع. ومعه تأتي الساعتان الذكيتان «Samsung Gear Fit وGear Watch» بمزايا إضافية، كل هذا بأسعار تنافسية تبدأ من 12 د.ك فقط شهريا.

و يعتبر «Samsung Galaxy S5» الهاتف الذكي الوحيد الذي يأتي مع الخاصية المدمجة فيه Heart Rate Sensor والتي تسمح للمستخدمين بقياس معدل ضربات القلب على الهاتف مع ميزة S Health التي تعمل كمتابع للياقة البدنية الشخصية.

ويستطيع المستخدمون من خلال ميزة S Health تتبع لياقتهم البدنية يوميا وباستمرار. ويمكنهم وضع أهدافهم وتحقيقها بمساعدة عداد الخطى وتتبع حالتهم البدنية باستمرار، أو السعرات الحرارية، أو سرعة المشي والمدة، وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن Samsung Galaxy S5 مصمم بشكل أقوى ليعيش لفترة أطول، كما صمم ليكون مقاوما للعرق والمطر والسوائل والرمل والغبار، وبالتالي فإن الهاتف محمي من بعض أنشطة المستخدم.

وللحصول على صور أفضل، جاء S5 مع ميزة RichTone (HDR) والتي تسمح بالتقاط صور أكثر إشراقا وحيوية عندما يكون هناك ضوء قوي أو ظل على الشيء المراد تصويره. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح خاصية Selective Focus للمستخدمين التركيز على ما هو مهم من خلال طمس الخلفية وإبراز الشيء الرئيسي في الصورة بتفاصيل محددة. ومع الهاتف الجديد Galaxy S5، سيكتشف المستخدم سرعات اتصال رهيبة بتكنولوجيا Download Booster والتي تقوم بدمج سرعات LTE وWi-Fi في وقت واحد لمنح المستخدمين تجربة لا مثيل لها للشبكة، خاصة مع شبكة الوطنية الأكثر تطورا في الكويت، حيث إنها ستزيد من السرعة بنسبة 80 إلى 90٪ بمجرد تشغيلها على الهاتف.

الاشتراك الشهري	12 د.ك 16 جيجابايت	15 د.ك 18 جيجابايت	18 د.ك 16 جيجابايت	20 د.ك 32 جيجابايت	20 د.ك 16 جيجابايت	22 د.ك 32 جيجابايت	26 د.ك 16 جيجابايت	28 د.ك 32 جيجابايت	31 د.ك 16 جيجابايت	33 د.ك 32 جيجابايت
دقائق محلية مجانية	30	-	-	250			550		1000	
الإنترنت 4G/LTE	4 جيجابايت	10 جيجابايت	10 جيجابايت	30 جيجابايت			30 جيجابايت		30 جيجابايت	
Gear 2 الساعة الذكية	-	-	-	أضف 3 د.ك			أضف 3 د.ك		أضف 3 د.ك	
Gear Fit	-	-	-	أضف 1 د.ك			أضف 1 د.ك		أضف 1 د.ك	

طالبات «خولة المشتركة» في «بيتك»

استقبل فرع بيت التمويل الكويتي (بيتك) في منطقة الفيحاء مجموعة من الطالبات المتفوقات في مدرسة «خولة المشتركة للبنات»، للتعريف بخدمات «بيتك» المصرفية وحساب «بيتي» للأطفال الذي يشجع الاطفال على ادخار أموالهم، وتأتي ضمن إطار برامج «بيتك» الاجتماعية التوعوية التي تسعى الى نشر الثقافة المصرفية ورفع مستوى المعلومات عن التعاملات المالية الأساسية لدى الاطفال.

وكان في استقبال الطالبات مجموعة من موظفات «بيتك» اللاتي قدمن شرحا تفصيليا عن الخدمات التي يوفرها الفرع للعملاء، وكيفية القيام ببعض العمليات المصرفية الأساسية كالسحب والإيداع والتحويل وتغيير كلمة السر للبطاقة والاستفسار عن الرصيد وغيرها من العمليات المصرفية الضرورية التي يرى «بيتك» انه لزاما عليه توعية المجتمع، لاسيما شريحة الاطفال والطلبة الصغار، بكيفية القيام بها واتقانها على اكمل وجه وبسرعة قياسية، خصوصا ان «بيتك» يضطلع بدور ريادي في السوق المصرفية الاسلامية، وعليه مسؤولية التعريف بها وتثقيف الاجيال الحالية.

وتم التركيز خلال اللقاء على الخدمات التي يقدمها «بيتك» لشريحة الاطفال، حيث تم تعريف الطالبات بميزات حساب «بيتي» للاطفال الذي يفتح الحساب فيه من اليوم الأول في عمر الطفل وحتى 14 سنة، والرصيد الافتتاحي لإنشاء الحساب 10 دنانير يقوم «بيتك» باستثمار ما نسبته 60٪ من اقل رصيد شهري في الحساب، مع إبراز أهمية حساب «بيتي» للطالبات كونه يشجع الأطفال على ادخار أموالهم، وتوضيح قيمة الادخار وأهميته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وآثاره على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وشمل اللقاء، فقرات ثقافية وتوزيع هدايا، بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام الطالبات لطرح الأسئلة والاستفسارات والإجابة عنها.

جانب من الزيارة

4 تريليونات دولار استثمارات إجمالية متوقعة بالمنطقة خلال تلك الفترة

«ضمان»: الدول العربية يمكنها جذب 405 مليارات دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال 5 سنوات.. بشروط

أحمد الضبع

الضبع: تركز جغرافي وقطاعي للاستثمارات الأجنبية ومحدودية بحجمها وعوائدها على الدول العربية

رجحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن تنجح الدول العربية في اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تتراوح بين 255 و405 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة الممتدة بين عامي 2014 و2018 بمتوسط سنوي يتراوح بين 51 و81 مليار دولار.

وأشارت ورقة عمل قدمها أحمد الضبع رئيس وحدة الدراسات في المؤسسة بعنوان «مناخ الاستثمار في الدول العربية.. التقييم والتوصيات» في ورشة عمل نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عن «اتفاقية الاستثمار العربية المعدلة» إلى 3 سيناريوهات لتقدير الاستثمارات المتوقعة: أولها استقرار الاستثمارات العالمية وحصة الدول العربية منها على نفس متوسطها بين عامي 2000 و2012 والبالغة 3,5٪، وثانيها استقرار الاستثمارات الأجنبية في المنطقة عند نفس حصتها من الناتج والاستثمارات الإجمالية في المنطقة والبالغة 2,5٪ و9,2٪ على التوالي، وثالثها استعادة المنطقة حصتها المرتفعة من التدفقات العالمية والتي كانت تبلغ 5,6٪ في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2008 و2010.

وقدر الضبع حجم الاستثمارات الإجمالية المتوقعة التي تشمل الاستثمارات الحكومية والخاصة المحلية والأجنبية في الدول العربية (16 دولة توافرت عنها بيانات) وفق صندوق النقد الدولي بنحو 4 تريليونات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، مرجحا أن تتخذ الاستثمارات الإجمالية في المنطقة اتجاها عاما صعوديا من 691 مليار دولار عام 2014 إلى نحو 848 مليار دولار عام 2018، مشيرا إلى أنه من المرجح أن تستحوذ 4 دول منتجة للنفط هي السعودية والإمارات والجزائر وقطر على أكثر من ثلثي الاستثمارات المتوقعة في المنطقة.

إلا أن الضبع يرى أن الوصول لسقف التوقعات وتجاوزها مرتبط باستقرار الأوضاع وتنفيذ العديد من الإصلاحات والتوصيات على المستويين القطري والإقليمي.

وأشار الضبع إلى أن معظم حكومات دول المنطقة أقدمت على إجراء العديد من التحسينات في مناخ الاستثمار، عبر محاور متعددة أبرزها:

● برامج الإصلاح التشريعي والإجرائي حيث طبقت الدول العربية خلال الفترة بين عامي 2005 و2013 نحو 216 إصلاحا وتغيرا في بيئة أداء الأعمال.

● إبرام العديد من دول المنطقة لاتفاقيات متعددة الأطراف على المستوى العربي أو على مستويات إقليمية وأخرها الاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، هذا إلى جانب اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي بلغ إجماليها نحو 650 اتفاقية بنهاية عام 2012.

● تنفيذ مشروعات ضخمة بمليارات الدولارات لتطوير البنية التحتية والمرافق في مختلف المجالات وفي عدد كبير من دول المنطقة ولاسيما قطاعات النقل والطاقة والمياه.

● زيادة عدد المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في العديد من الدول العربية.

● برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وتحسن مؤشرات نمو الناتج والموازنات الحكومية وموازين المدفوعات والمديونية المحلية والخارجية واستقرار أسعار الصرف ومعدلات الفائدة والتضخم.

● تحسن قدرات المؤسسات التمويلية العربية وتكثيف جهود الترويج لجذب الاستثمار الخاص والأجنبي، وظهور بوادر تنسيق إقليمي ودولي في هذا المجال.

وأوضح أن جهود التحسين والتطورات الأخيرة انعكست على عدد من العوامل الحاكمة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة، وكذلك على قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وإجراء المعاملات التجارية والمالية الدولية حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة من متوسط سنوي بلغ 2,44 مليار دولار خلال الفترة 1970-1999 إلى متوسط سنوي يبلغ 11,2 مليار دولار خلال الفترة 1999-2004 ثم إلى متوسط سنوي يبلغ 73,1 مليار دولار خلال الفترة 2005-2010 قبل أن يتراجع إلى متوسط سنوي يبلغ 45 مليار دولار خلال عامي 2011 و2012.

وأشار إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية يقدر بنحو 7 آلاف شركة بنسبة تصل إلى 10٪ من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات فيما يقرب من 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 6٪ من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 167 ألف مشروع، وذلك منذ عام2003 وحتى الآن، كذلك تحسن التصنيف السيادي لعدد من الدول العربية ووضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية.

ويؤكد الضبع أنه على الرغم من الارتفاع النسبي للتدفقات بشكل عام إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي توضح أن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في مجال الاستثمار في ضوء عدد كبير من المؤشرات الموضوعية ومنها:

● حجم الاستثمارات، لم يبلغ بعد الحجم المأمول، حيث تدور حول 3,5٪ في المتوسط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012 ومازالت ضئيلة في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية ومقارنة بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى وكذلك مقارنة بنمو حصة الدول النامية من 18٪ إلى 52٪ خلال الفترة نفسها.

● تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للمنطقة العربية جغرافيا في عدد قليل من الدول فخلال الفترة من 2003إلى 2012 استحوذت أربع دول فقط (السعودية والإمارات ومصر ولبنان) من أصل 21 دولة على ما يقارب ثلثي إجمالي التدفقات إلى المنطقة (63٪).

● تركز جنسيات المستثمرين الأجانب في المنطقة العربية في أربع دول هي فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان بنسبة تتجاوز نصف أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول غير العربية إلى المنطقة (وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا) والبالغة نحو 225 مليار دولار بنهاية عام 2012.

● التركز القطاعي، فمازال هناك تركز واضح للاستثمارات الخاصة والأجنبية والعربية في قطاع الخدمات وقطاع الصناعات الاستخراجية رغم أن الصورة تتبدل عند دراسة موقف كل دولة على حدة.

● ضعف استفادة اقتصادات المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية والمساهمة في تكوين رأس المال الثابت وفي البحث العلمي والتطوير بشكل عام، علما أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزيد على 2٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2012 والبالغ نحو 2,4 تريليون دولار.

● خلل نسبي في معادلة التكلفة والعائد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية إذا ما نظرنا إلى تأثيرات بعض تلك المشروعات على المنافسة في السوق وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة وتأثيراتها على البيئة، وغيرها من الجوانب المطلوب رصدها.

● مشكلة حداثة وشمول وتنوع ودقة الإحصاءات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية، وضرورة توحيدها وفق معايير صندوق النقد الدولي مازالت تمثل عقبة رئيسية أمام تطور سياسات جذب الاستثمار وفعاليتها من منطلق أن ما لا يمكن رصده وقياسه لا يمكن تطويره.

وفي هذا السياق أشار الضبع إلى قيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2012 باعتماد منهجية جديدة في رصد تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية بطريقة علمية وكمية عبر إطلاق مؤشر دولي يرصد جاذبية دول المنطقة العربية والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر ويكشف عناصر القوة والضعف ويرسم خارطة طريق لتحسينها، استنادا لنتائج المؤشر وكذلك توصيات الخبراء والمختصين ومتخذي القرار في العديد من الفعاليات وآخرها الملتقى العربي للاستثمار الذي نظمته المؤسسة وأوصى بالتشخيص الموضوعي لتحديات الاستثمار، وإنشاء مراصد قطرية للاستثمار، والتخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمار وأداء الأعمال، وتطوير السياسيات الاستثمارية والاقتصادية، وتهيئة البيئة السياسية المواتية للاستثمار، وتحسين بيئة أداء الأعمال، وتطوير أداء هيئات الترويج للاستثمار العربية، وتفعيل التعاون العربي المشترك في مجال الاستثمار، وتعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع آليات عملية لتنفيذ التوصيات.

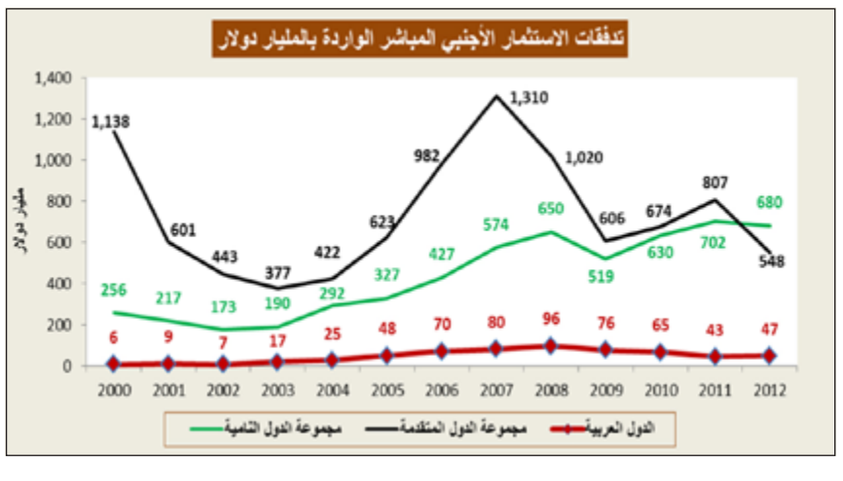

«الطيارين»: دورات تدريبية في «الطيران»

إبراهيم العريج ومرزوق الشريفي وعايض العجمي وخالد العتيبي وأسامة العبيدان خلال توقيع مذكرة التفاهم

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية الطيارين ومهندسي الطيران الكويتية الكابتن ابراهيم العريج عن توقيع الجمعية مذكرة تفاهم مع شركة «كي اتش ام لينك»، للاستفادة من خبراتها في مجال تدريب الطيارين ومهندسي الطيران وأبنائهم، وذلك من خلال دورات تدريبية نظرية في مجالات الطيران وهندسة الطيران تقدم للمرة الأولى في الكويت، والتي يستفيد منها أيضا الهواة من الشباب والفتيان الكويتيين.وقال العريج: إن مذكرة التفاهم تتضمن تقديم شركة «كي اتش ام لينك»، مختلف الخبرات والكفاءات في مجالات التدريب والخدمات الإعلانية المتكاملة المتوافرة لديها لأعضاء وموظفي الجمعية، بالإضافة إلى وضع خطة إعلامية توافق عليها الجمعية وتستهدف الأعضاء والموظفين المعنيين بهذه الخدمة، وتهدف التوعية المجتمعية وإدارة المعرفة والتطوير المؤسسي لجمعية الطيارين، على أن تتم المتابعة والتقييم من قبل مجلس إدارة الجمعية. وأضاف أن مذكرة التفاهم تأتي في إطار تفعيل سياسات الجمعية لتنمية مهارات الأعضاء ودعم قدراتهم، متوقعا مردودا ايجابيا سريعا خلال الفترة المقبلة سيلمسه الأعضاء، حيث تعد المذكرة بمنزلة شراكة مجتمعية جديدة.

من جانبه أوضح مدير عام شركة «كي اتش ام لينك» المهندس مرزوق الشريفي، ان الشركة تسعى دائما إلى التكامل والتعاون مع الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية كافة، انطلاقا من الإيمان بأهمية التدريب المستمر من أجل الارتقاء بالكفاءات الوطنية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة التي تعتمد في المقام الأول على الثروات البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بدورها على أكمل وجه.

خلال الحفل السنوي لتكريم موظفي «الهيئة»

المدعج يرسم خطة لمسؤولي «الصناعة»

عاطف رمضان

قال وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج ان الهيئة العامة للصناعة احد أهم أعمدة التنمية في الكويت، وان الشباب والشابات يديرون عجلة الصناعة والتنمية.

وأضاف المدعج خلال كلمة ألقاها أمس الأول في الحفل السنوي الـ8 الذي اقامته هيئة الصناعة لتكريم موظفيها المتقاعدين والمتميزين والقدامى الذين أمضوا فترة عمل تجاوزت 25 عاما، ان «الهيئة» في اطار اهتمامها بكوادرها الوطنية العاملة لديها في اختلاف مواقعها باعتبارها رافد رئيسي في خطة العمل الاستراتيجي والتطوير المؤسسي لها والارتقاء بمفهوم رأس المال البشري الى راس المال الفكري والمعرفي، فقد كان لزاما عليها تركيز جهودها للعمل على تنمية وتطوير قدرات ومهارات العاملين فيها وفقا لأحدث التطبيقات العلمية والعملية واستخدام النظم الالية في تسريع وتيرة اجراءات العمل لديها مما انعكس بشكل ايجابي على تحقيق اهدافها وتطلعاتها في تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الكويت.

ولفت الى ان الكويت مقبلة على حركة تنموية وتطوير الصناعة التي هي حجر الاساس.

وزاد قائلا: تكفينا العثرات السابقة الناتجة عن لأمور قد تكون خارجة عن ارادتنا، علينا ان نشد من عزيمتنا لتنطلق التنمية.

ولفت الوزير الى ان مكتبه مفتوح لموظفي الادارة العليا في هيئة الصناعة لسماع شكواهم والعمل على ازالة العراقيل التي تواجههم والتي تعطل التنمية والصناعة.

وطالب بضرورة محاسبة من يخالف القانون وتسهيل القرارات الصائبة والاجراءات المستندية وان يكون جميع موظفي الهيئة قدوة حسنة للآخرين. وبين ان الكويت واجهتها عثرات ابان فترة الغزو وانها تغلبت على هذه المعوقات وان موظفي الهيئة سيتغلبون على هذه العثرات التي تواجة الصناعة.

وأعرب المدعج عن شكره لجميع موظفي الهيئة المتقاعدين والمتميزين والقدامى على ما بذلوه من جهود متميزة وملموسة.

التطورات المتسارعة

من جانبه، قال المدير العام لهيئة الصناعة بالوكالة محمد فهاد العجمي ان التطورات المتسارعة والمتلاحقة تؤكد اهمية تطوير قدرات ومهارات الموظفين ورفع طاقاتهم لمواكبة المستجدات في جميع مجالات العمل، مشيرا الى ان العديد من المؤسسات ادركت متطلبات المرحلة الجديدة في اهمية الاستثمار البشري حيث عكفت ادارة التطوير الاداري لدى الهيئة الصناعة على تقديم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة والتي من شأنها رفع الكفاءة الانتاجية لدى العاملين فيها. وفي ختام الحفل كرم الوزير والعجمي موظفي هيئة الصناعة.

الوزير: أبوابي مفتوحة لمسؤولي «الهيئة» للاستماع إلى شكواهم ومحاسبة المقصرين

د.عبدالمحسن المدعج ومحمد العجمي في جانب من التكريم (هاني عبدالله)